شريحـة طفيلية متكسبة. علينا واجب تنظيف المؤسسات ومراجعة أهدافها وفاعليتها. يوجد سؤال علينا طرحه ومواجهته: لماذا يفترض ان تنقسم جميع مؤسساتنا على أربعة أو خمسة اتجاهات؟ لماذا الازدواجيـة وما منافعها؟ لماذا لا تكون مؤسساتنا مؤسسات دولة وليست مؤسسات فصائل؟ أين مجال استيعاب الخبرات غير المسيّسة، وعددها كبير؟ علينا الاعتراف بأن المجتمع الفلسطيني لا يتشكّل فقط من اتجاهات سياسية، بحيث يجب «حشر» كل شخص قسراً في فصيل أو اتجاه. لكي ننجح يجب نزع فتيل التسييس من مجتمعنا، وهذا لا يعني تغييب الاهتمام بالسياسة أو العمل السياسي أو وجود أحزاب وفصائل سياسية، وانما يعني تغييب هيمنة السياسة على مختلف جوانب حيـاة المجتمـع. أين تطبيق الشعار الذي رفعه صلاح خلف (ابو اياد)، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان: «من أين لك هذا؟». هل نقوم بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، أم ان تسليم الاشخاص مناصب ومواقع يتم وفق ولاءات ومحسوبيات فصائلية، عوضاً عن عشائرية؟ كل هذه أسئلة يجب مواجهتها بكل الصدق والحرص والجدّية. الاموال تتدفّق تحت شعار «التنمية» الى الارض المحتلة، والتدفّق على تحصيل الحصص شديد. والغريب ان التسابق يتمّ بدون أدنى اهتمام بتمحيص أهداف الجهات الممولة من الخارج. هناك مؤشرات واضحة على ان الاموال المتدفقة للداخـل سوف تستخـدم من قبل السوق الاوروبية المشتركة واليابان والولايات المتحدة الاميركية وجميع الاطراف المموّلة الاخرى، من أجل تحقيق الفساد والافساد، والوصول الى مرحلة انفلاش المجتمـع. ومن المرجح ان تلعب هذه الاموال، وهذا جزء من هدف ارسالها، دوراً رئيساً في سحب البساط من تحت منظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسة وبرنامجاً يقوم على تمثيل الشعب الفلسطيني جميعه. عندما تستحكم الفئوية، وتتصاعد الصراعات والتنافسات والاقتتال الداخلي على «المغانم»، وتأتي الاموال من الخارج لتفسد المجتمع، فإن المتوقع أن يتمّ «التراخي»، ويتحقق، بصورة عملية تدريجية، اضعاف للعلاقة التمثيلية التي تحظى بها القيادة السياسية الفلسطينية في الخارج. ومع الوقت، لن يبقى من مظاهر هذا التمثيل سوى اطلاق الشعارات المؤيدة من الداخل، والتي لن يكون هدفها سوى الاستهلاك المحلي. لذلك، اذا لم ندخل سريعاً بمرحلة مراجعة نقدية مع الذات تستهدف تقويم الاوضاع من خلال اجراء الحوارات المسؤولة، المعمّقة، فسوف تنقلنا المرحلة الانتقالية من الواقع السلبي الى اللاوجود.

□ **د. جقمان**: أوافق د. الجرباوي على ما ذكره، وفي تقديري، ان أحداث قطاع غزة، في مطلع تموز (يوليو) الماضي، تعطي مؤشراً سيئاً للمستقبل. بالطبع، يتوقف ذلك على كيفية قراءتها. فهناك مَنْ يعتبـر الاحـداث نتيجـة للانتخابات الاسرائيلية، بمعنى ان الحل السياسي أصبح وشيكاً مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة، فجاءت احداث غزة لتعزيز المواقع، وبهدف تقاسم الحصص مستقبلاً. وفي تقديري، يمكن تفسير أحداث غزة كمؤشر لما سيكون عليه الوضع مستقبلاً، عندما نحكم أنفسنا. هنـاك عدم ادراك لكـافـة الابعـاد المطلوبة لاقامة مجتمع ديمقراطي يسمح بالتعددية السياسية والفكرية، ويتمّ فيه فصل المجتمع عن الحكم، بحيث لا يسمح للسلطة الحاكمة بالتغلغل في المجتمع. وللأسف الشديد، تغلغلت جميع التنظيمات الفلسطينية في مؤسسات المجتمع المختلفة. قد يكون هناك أسباباً وتفسيرات، وأحياناً تبريرات لذلك. ولكن هذا الوضع يجب ان يتغيّر مستقبلاً خلال المرحلة الانتقالية. أشك بوجود تفكير جاد داخل المستويات الفلسطينية حول هذا الموضوع. قد يكون هناك تضارب في المصالح عند الحديث عن تفكيك العلاقة!